

إفافة العواء

[116] المأقن إن كان، والا فالأأاط باأ مزامن أام الطرق الأأ أكون اطرافا للعلم لعم كون الأأاط فف الطرق أأفا، وان قلنا بكونه كألك فف اطراف أام المأأملاأ. ولازم ألك أن أأأ بمؤأ كل واء من الطرق المأأأة إن لم فكن له معارض. وفف ففر هأه الصورة إن كان المعارض ناففا للأكلف، وكان من ففر نوعه، فالعمل على طبق الامارة المأأأة وان كان ناففا، وكان فردا آخر من نوعه، فالعمل على الاصل فف ففر الأفر مطلقا، وفف الأفر على الأأفر إن لم فكن للمأأأ أأأأ، والا أأأأ العمل به. هأا إذا كان المعارض ناففا للأكلف، وأما إذا كان مأأأا لأكلف ماض للأفر، فالعمل على الاصل فف ففر صورة كونهما فردفن من الأفر، وففهما الأأفر مع عم المأأأ، وأأأفن اأأهما مع المأأأ. فظهر وفه ما أأرنا كله بالأأم. أم انه على فرض كون العمل، بالأأاط - ففما بافأفنا من الطرق - موبأ للعسر والأأأ، فهل المأأأ العمل بالطن بالطرق ام لا ؟ ومبأ ألك ان الطرق المأعولة - بعء العلم بها - هل هف مثل العلم فف انألال الأكالفف المأعولة بالأأمال أم لا ؟ غاية الامر أن الاأان بمؤأها فجب، بءلا عن اأان الواقع. وأوضف ألك أنه لو علم بوب عمل مأفن - بعء كونه من اطراف العلم الاأمالف - فأنل العلم الاأمالف إلى العلم الأفصلف والشك البءو. واللازم علىه بأكم العقل الاأان بما علم أقصفا، وباقف الاطراف مورا لاصالة البراءة. ولو فرض الأأأ فف علمه، بان لم فكن ما أأع بوبوه واءبا فف نفس الامر، وكان الواجب أاك الطرف الآخر الأى صار مأكوما بالبراءة، لم فكن علىه شئ، وإن لم أأأ باأأهما،